

بيان صحفى

اعلن المهندس طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية خلال مناقشة تعديل بعض مواد قانون الثروة المعدنية بمجلس النواب برئاسة الدكتور على عبدالعال أن اهداف وفلسفة التعديل تستهدف جعل قطاع الثروة المعدنية أكثر جذباً للاستثمارات المحلية والأجنبية في مجال البحث والاستكشاف عن الثروات المعدنية ، وهو ما يعد خطوة أساسية لتفعيل توجهات الدولة لتعظيم القيمة المضافة من ثرواتها الطبيعية في إطار رؤية مصر 2030 للتنمية المستدامة ، ومواكبة التطورات التي شهدتها الممارسات الدولية في مجال الاستثمار التعدينى بما يضمن المساهمة في جذب افضل الشركات التعدينية الى مصر .

وأضاف الملا أن مواد القانون المعدلة تسهم في توفير عوامل أساسية لجذب الاستثمار تشمل إتاحة القدرة على التنبؤ للمستثمر من خلال وجود مواد قوية وراسخة تدعم الاستقرار مع مرور الزمن وإتاحة الحد الأدنى لقرارات التفاوض عبر رؤية متطورة لقطاع التعدين ، الى جانب تحقيق الشفافية من خلال قواعد وشروط واضحة امام المستثمر ، وتحقيق التوازن من خلال إقرار شروط مناسبة لطبيعة النشاط التعدينى والتوازن بين الدولة والمستثمر .

وأوضح الملا أن تعديلات القانون تركزت بشكل اساسى على تطوير النظام المالى وآلية منح تراخيص العمل التعدينى وتنظيم الاختصاصات ويشمل ذلك ، تيسير الإجراءات و فصل تراخيص البحث عن الثروات المعدنية عن تراخيص استغلالها لاعطاء مزيد من المرونة في جذب استثمارات للبحث والاستكشاف ، مشيراً الى وضع حد اقصى للاتاوة التي تقوم الدولة بتحصيلها بنسبة 20% و يحد ادنى 5% وزيادة نسبة حصيلة المحافظات من الاتاوة من 1% الى 6% للمساهمة فى التنمية المجتمعية

و أكد الملا ان التعديلات تم وضعها بمشاركة كافة الجهات المعنية والمستثمرين والغرف التجارية مع اللجنة الوزارية المختصة التي شكلها الدكتور مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء لدراسة المقترح الذى تقدمت به وزارة البترول والثروة المعدنية لتعديل القانون وعن استراتيجية تطوير وتحديث قطاع التعدين أوضح الملا أن الإصلاح التشريعى وتعديل قانون التعدين يأتي في مقدمة الأولويات المحددة لتنفيذ هذه الاستراتيجية حيث يمثل حجر الزاوية في تطوير قطاع التعدين

وأضاف ان الوزارة بادرت بإعداد استراتيجية طموح لتطوير وتحديث القطاع بالتعاون مع بيت خبرة عالمى متخصص لرفع مساهمة قطاع التعدين في الناتج القومى في ظل ضآلة مساهمته حالياً والتي لا تتعدى 0.5% رغم الإمكانيات التعدينية الكبيرة ، لافتاً الى ان الاستراتيجية تستهدف نتائج ملموسة على المدى القصير الى جانب تحقيق نقلة نوعية كبيرة في أداء قطاع التعدين بحلول عام 2030 تتضمن وصول اسهامات القطاع في الناتج القومى الى 7 مليارات دولار ، وتوفير 110 ألف فرصة عمل جديدة ، وجذب استثمارات بقيمة 700 مليون دولار ، لافتاً الى ان الوزارة تسعى للارتقاء بأداء القطاع التعدينى وجاذبيته الاستثمارية على غرار مشهده قطاع البترول والغاز

وذكر الوزير أنه تم وضع خارطة طريق لتنفيذ الاستراتيجية تتألف من سبعة محاور أساسية تشمل الإصلاح التشريعى وتعديل القانون الحالى ، وتحديث النظام المالى لجذب المستثمرين مع حفظ حقوق الدولة ، وتعديل نظام التراخيص وتيسير الإجراءات ، وإعادة تنظيم الاختصاصات بهيئة الثروة المعدنية ، ووضع استراتيجيات تقصيلية لاستغلال الخامات المختلفة تراعى تعظيم القيمة المضافة ، ورفع كفاءة الكوادر البشرية من خلال برنامج تدريبي متطور للعناصر الشابة ، وتنفيذ استراتيجية للترويج للفرص الاستثمارية وأشار الملا الى المزايا التنافسية التي يتمتع بها قطاع التعدين فى مصر كتوافر الخامات المختلفة و البنية الأساسية القوية وشبكات الطرق التي تتوسع فيها الدولة بالإضافة إلى انخفاض مصروفات التشغيل وتوافر العمالة الماهرة

وأكد الوزير أن تعديل قانون الثروة المعدنية يأتي متماسكاً مع نص المادة (32) من الدستور والتي تلزم الدولة بالحفاظ على مواردها الطبيعية وحسن استغلالها وكذا الاتجاه نحو تعظيم القيمة المضافة لتلك الموارد الطبيعية بما يدعم الاقتصاد القومى ويسهم بفاعلية في خطط التنمية الاقتصادية للدولة .